

انتخابات 2018

برلمان 2018: تغيير كالفيك... يستدير في بطاء

قبل اقل من ثلاثة اسابيع من موعد انتخابات السادس من ايار، استنفد المرشّحون شعاراتهم وحملاتهم وصرّاحهم، باتوا امام الاستحقاق، الأكثر مدعاة للقلق: كم من المقاعد ستخسر الكتلة الكبيرة قياساً بما هي عليه منذ انتخابات 2009؟

نقولا ناصيف

لا يسكن أباً من زعماء الكتل النيابية الكبيرة سببً للتوجس من مفاجات في نتائج انتخابات 6 أيار، في الغالب بات جزء أساسي منها معروفاً، فضلاً عن أن الكتل الكبيرة ستعود، على نحو ما هي عليه الآن . كما منذ انتخابات 1992 . تمسك بناصية السلطة الاشتراعية وتوجيهها. على أن الايام القليلة الفاصلة ترسم بضعة ملامح لانتخابات تمتحن للمرة الاولى منذ عقود، قبل الحرب وبعدها، مساراً سياسياً مختلفاً.

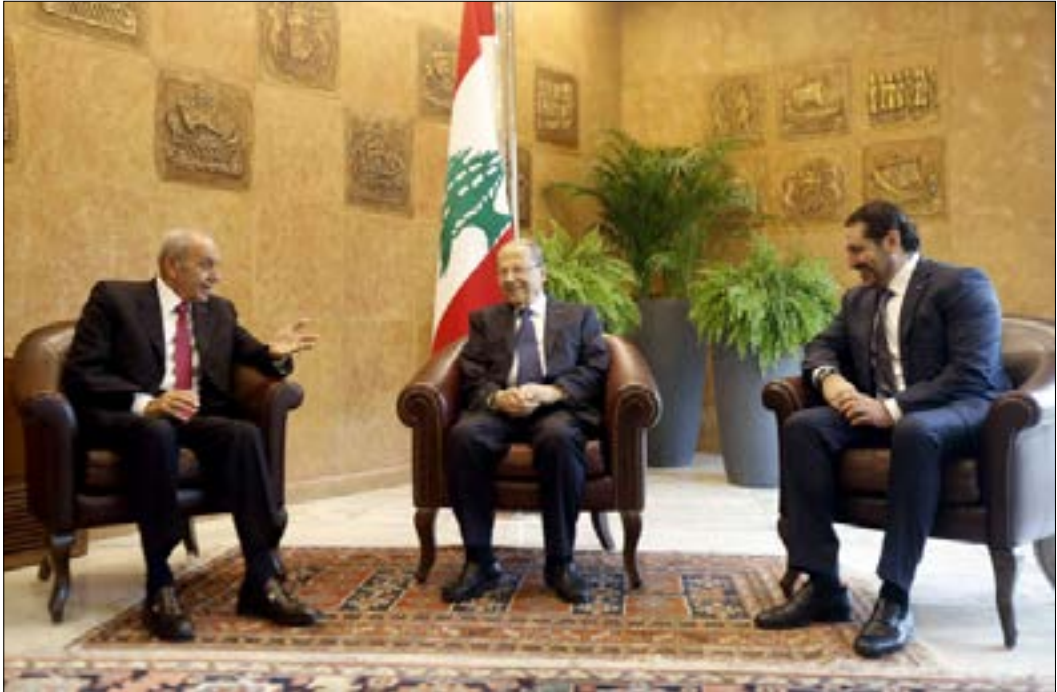
اول الملامح العودة الى تجربة انتخابات 1972 التي شهدت تفكك كتلتين كبيرتين خاصتًا انتخابات 1964 و1968 هما «النهج» وخصوصه، تناقصتا على الغالبية النيابية، وتمكنت إحداهما من الفوز بها في

علي غزار 1972، يدافع زعماء الكتلة عن مقاعد دوائرهم فحسب

الدورتين المتعاقبتين، إلا انها أخفقت في الوصول الى رئاسة 1970. ذلك ما كانت عليه أيضاً انتخابات 2005 و2009 بعدما تسابقت قوى 8 و14 و اثار على الغالبية لاستئثار بالحكم برمته. ومع أن فريق 14 اثار الثانية مرتين، أخفق في الإسماع الفعلي بالسلطة، الإبرز في هذه الدلالة أن حكم البلاد لا يُدار بغالبية نيابية ناشئة عن انتخابات عامة، بل باختلاف قوى ليس شرطها الرئيسي - او الوحيد - أن تكون ممثلة في مجلس النواب ولا ان تتفاوض من خلاله حتى. ليست الغالبية النيابية

بالذات، في المقعد الذي شغله الرئيس ميشال عون 11 عاماً ويخوض حزبه، الحزب الحاكم، معركة. بذلك تكمن أهمية انتخابات 2018 بالنسبة الى الكتل هذه في المقاعد التي يقضي أن لا تخسرها، لا تلك التي تتوقع الحصول عليها. ثالثها، أن ثنائي حزب الله وحركة أمل الذي لا يزال وحده يشكل استثناء لقاعدة تُفرّق الكتل الأخرى، لا تقيم نقطة الضعف الرئيسية فيه في دوائره النيابية . وفي الغالب سيحصلها اله دائره النائب الرئيسي لوائحه كلفا . بل في دفاعه عن لوائحه حلفائه في دوائر المناطق البعيدة هزيمته التكرار . إلا في هذه الدائرة

ثمة منافسون مؤثرون للوائحه، ذلك يكون من غير الواقعي الاعتقاد بان شارعهم سيخذه، ويقترع ضده احتجاجاً او تدمراً، وثالثاً فإن الأصوات التفضيلية الشيعية هي التي ستطيح مقعداً او اثنين في الوصل الى غالبية نيابية جُزب عدم جدواها عندما عطل مفاعيلها حينما كانت بين ايدي الفريق الآخر، بل بلوغ أوسع مروحة سياسية تعزز خياراته المعترك، تصرفاً على أنهما معنيان بوضع المقاعد الشيعية وتلك غير الشيعية (السنيّة والمسيحية) في دوائر حصتها. في الاستحقاق الحالي، يذهبان الى أبعد من ذلك، باتخاذ مواقع متقدمة في دوائر حلفائهما في مناطق لا غالبية شيعية فيها، او لا



مايعد الاستحقاق، برى رئيسا للمجلس، والحريري لرئاسة الحكومة الجديدة، استكمالاً لتسوية 2016 (هيلم الموسوي)

مقاعد فيها حتى ذلك لحوى الاطلاات الاخيرة للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، إذ حض على الاقتراع في دوائر بعيدة من البقاع الشمالي والجنوب. لا يتوخى الثنائي الشيعي من التغلغل في الدوائر البعيدة منه الوصول الى غالبية نيابية جُزب عدم جدواها عندما عطل مفاعيلها حينما كانت بين ايدي الفريق الآخر، بل بلوغ أوسع مروحة سياسية تعزز خياراته المحلية والاقليمية. رابعها، ليس سراً أن التغيير في لبنان إما لا يسير، او يسير بطيئاً للغاية. ليس سراً أيضاً أن قانون الانتخاب وفق التصويت النسبي لن يحدث انقلاباً مصيرياً في بنية

السلطة الاشتراعية، وإن هو يُجرّب للمرة الاولى ويحوظ الغفوض بجزء من النتائج المتوقعة. قرابة ثلاثة عقود من قوانين انتخاب متعاقبة، في الأربعينات وفق الدائرة المحافظة، وفي الخمسينات وفق الدائرة القريية، وفي الستينات وفق الدائرة القضاء، لم تتزحزح قوى البرلمان وكتله وظلت تخرج من الانتخابات وفق القوانين المتفاوتة كانها منتصرة فيها. ذلك ما صح في الانموذج الامتل للتغيير في انتخابات 1972 حينما دخل البرلمان للمرة الاولى 40 نائباً جديداً، هم أقل من نصف عدد النواب الذين يتألف منهم المجلس حينذاك، وهو 99 نائباً. وقد عُدّ ما حدث تحولاً مهماً. بيد أن الوجود الجديدة ائتفق معظمها إما من كتل رئيسية ترأسها الرؤساء صبري حماده (المقاع الشمالي) وكامل الاسعد (حاصبيا . مرجعيون) ورشيد كرامي (طرابلس والضنية) وصائب سلام (بيروت الثالثة) وجوزف سكاك (زحلة) وسليمان العلي(عكار) ومجيد أرسلان (عاليه)، وإما من أحزاب بيار الجميل (بيروت الاولى) والرئيس كميل شمعون (الشوف وبعيدا) وريمون اده (جبيل) وكمال جنبلاط (الشوف) والاشناق (بيروت الاولى والمتن). لم تسقط الكتل تلك او يحصل بعضها لو لم تقع الحرب.

لا مفاجأة نتخظر كتل انتخابات 2018 ما خلا فقدانها عدداً من المقاعد يجعلها تفقد بوصلة إسماعها بمجلس النواب. ذلك ما يطابق الكتل الكبرى المقبلة لبري وحزب الله والحريري وجنبلاط والتيار الوطني الحر. لعل أفضل مؤشرين للحكومة التي تمسك هذا الائتلاف العريض، أن أرفقاه حسموا سلفاً استحقاقى المرحلة التالية: برى رئيسا للمجلس، والحريري لرئاسة الحكومة الجديدة، استكمالاً للوزان الذي انشأته تسوية 2016. اما البقية، بما في ذلك الملفات الشائكة والمستعصية حتى . فتحت هذه المظلة.

تقرير

تعطيل اتفاقية التعاون مع روسيا:

هل من ذريعة جديدة؟

فراس الشوفي

انتفت ذرائع الحكومة اللبنانية لتعطيل اتفاق التعاون العسكري بين لبنان وروسيا الاتحادية. على مدى أشهر، نجح مشروع الاتفاقية في العبور من اللجان العسكرية الروسية . اللبنانية المشتركة والخبراء، وبقي الرئيس سعد الحريري وخصوه للضغوط الغربية حاجزاً أمام وصولها إلى جدول أعمال الحكومة، وبالتالي حرمان وزير الدفاع يعقوب الصفراء من تفويض مجلس الوزراء التوقيع عليها.

قبل نحو أسبوعين، فُوت لبنان موعداً مهماً لتوقيع الاتفاقية خلال مؤتمر الأمن الدولي السابع الذي انعقد في موسكو، أما ذريعة التهرب اللبناني من منح الصفراء التفويض للتوقيع كما كان متفقاً عليه مع الجانب الروسي، فكان جزءاً من حملة الدعاية الغربية لتشويه الاتفاقية، بالقول إنَّها تسمح لموسكو باستباحة الموانئ والمرافئ اللبنانية للأغراض العسكرية، وهو ما عمل بعض مستشاري الحريري على تسويقه وتسريبه إلى وسائل إعلامية. وتجاوباً مع الحريري، طلب الصفراء في جلسة الحكومة ما قبل الأخيرة، سحب الاتفاقية وإعادتها إلى وزارة الدفاع والجهات العسكرية المختصة لمراجعتها.

وكما كان متوقعاً، لم تجد الجهات العسكرية في الاتفاقية ما يستاهل التعديل، وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن الاتفاقية أعيدت نهاية الأسبوع الماضي إلى الامانة العامة لمجلس الوزراء، من دون أن تطرا على موادها أي تعديلات تذكر، وهي جاهزة للتوقيع، لحزب أن تمنح الحكومة التفويض للصراف للتوقيع عليها مع نظيره الروسي.

وكان سبق للصراف، حين اعتذر عن عدم حضور مؤتمر الأمن الدولي، أن ابغى الجانب الروسي بنتجته زيارة موسكو في 18 و19 نيسان، أي اليوم وغداً، لأجل توقيع الاتفاقية، على أساس أنه سيحصل على التفويض

الحريري لا تقصر في فرض الحصار على الشركات الروسية عبر المصرف المركزي والمصارف الخاصة، التزاماً بالعقوبات الأميركية، في الوقت الذي

وعلى ما تنقله مصادر روسية في موسكو وبيروت، يساور الروس الشكوك حيال وجود توجه رسمي لدى الحريري لتأجيل منح وزير الدفاع حق التوقيع على الاتفاقية إلى ما بعد الانتخابات، تنفيذاً لطلبات السفراء الغربيين المؤثرين في بيروت، ولا يخفي الروس امتعاضهم من أن «حلفاء موسكو في لبنان، لا يمارسون الضغط الكافي على الحريري لتوقيع الاتفاق، في مقابل عدم عرقلتهم لاتفاقيات التعاون العسكري مع دول عربية تضم العراق لموسكو وحلفائها».

أعيدت الاتفاقية نهاية الأسبوع الماضي إلى الامانة العامة لمجلس الوزراء من دون تعديل

وتتزامن التهرب اللبناني هذا الأسبوع من اتفاقية التعاون العسكري، مع اجتماعات اللجنة الاقتصادية العليا الروسية. اللبنانية في بيروت، التي بدأت اجتماعاتها أمس بحضور ممثلين عن وزارات الطاقة والنقل وخبائر الشركات الروسية وممثل شركة «توفو تيك» وبحسب المعلومات، فإنه جرى أمس الاتفاق على عدد من الأمور بينها اتفاقية تخض النقل الحرّي، فيما أبدى قطاع الطاقة الروسي استعداده لمساعدة لبنان في بناء محطات لإنتاج الطاقة وفقاً للحاجة والشروط اللبنانية.



جولة زاسيكيك للطلام «علي ملف الصراع الحدودي مع إسرائيل»، (هيلم الموسوي)

وفي السياق أيضاً، قام السفير الروسي الكسندر زاسيكيك والمحق العسكري في السفارة الروسية في بيروت، بجولة تفقدية على طول الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وعقدوا اجتماعات مع قيادة قوات الطوارئ الدولية. وقالت مصادر روسية لـ«الأخبار» إن «هدف الجولة كان الاطلاع عن كثب على ملف الصراع الحدودي مع إسرائيل»، مؤكدة «وقوف موسكو إلى جانب لبنان في الدفاع عن حقوقه المشروعة في البر والبحر».

عون يدرس قانون الموازنة وليس بواردرده

لقاء كهذا فتحت كل الأمور للبحث والنقاش وتبادل الآراء وبيروج إيجابية متبادلة»، وأشيرت في الزيارة مسالة تعثر تعيين العضو بتعيين العميد الركن مالك شصص إحالة مدير الإدارة في الجيش اللواء الركن محسن فنيش إلى التقاعد وشعور هذا الموقع منذ فترة وجيزة، «وتبين أن لا اعتراضاً رئيسياً على من موقعه كأحد وزراء التحيار»، في هذا الموقع، وهو الآن يسيّر الأعمال فيه بالوكالة، لكن ثمة رغبة ملء مركز مسيحي في وزارة المال (مفوض الحكومة في وزارة المال على الأرجح)، ناهيك عن محاولة تسهيل مناقشة ملف الكهرباء لإصراره قبل دخول الحكومة مرحلة التصريف الأعمال في 21 أيار المقبل، خصوصاً في ظل التوقعات بصيف 2018. مع وصول قانون موازنة 2018 إلى دوائر القصر الجمهوري، بدأ المستشارون الرئاسيون بدراسته، مع تعليمات رئاسية تقتضي التدقيق بمضمون المادة 49 من القانون المذكور، في ضوء احتدام الجدل حولها كونها تخص على إعطاء إقامة دائمة لغير اللبنانيين الموجودة حالياً واستحداث خطوط جديدة.

بالعابرين الوطنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والإدارية التي تؤمن شفافية كاملة، سواء في الكهرباء أو غيرها». ورأى أن «أساس مكافحة الفساد وأساس الإصلاح في لبنان، يبدأ من قطاع الكهرباء، إما خطة حقيقية علمية، او ستكون واعلان عنها امس في مؤتمر صحافي عقده الأمين العام لحزب نافي ناصر وخير الطاقة منير يحيى.

وقد أشار ناصر في المؤتمر الذي لقاء كهذا فتحت كل الأمور للبحث والنقاش وتبادل الآراء وبيروج إيجابية متبادلة»، وأشيرت في الزيارة مسالة تعثر تعيين العضو بتعيين العميد الركن مالك شصص إحالة مدير الإدارة في الجيش اللواء الركن محسن فنيش إلى التقاعد وشعور هذا الموقع منذ فترة وجيزة، «وتبين أن لا اعتراضاً رئيسياً على من موقعه كأحد وزراء التحيار»، في هذا الموقع، وهو الآن يسيّر الأعمال فيه بالوكالة، لكن ثمة رغبة ملء مركز مسيحي في وزارة المال (مفوض الحكومة في وزارة المال على الأرجح)، ناهيك عن محاولة تسهيل مناقشة ملف الكهرباء لإصراره قبل دخول الحكومة مرحلة التصريف الأعمال في 21 أيار المقبل، خصوصاً في ظل التوقعات بصيف 2018. مع وصول قانون موازنة 2018 إلى دوائر القصر الجمهوري، بدأ المستشارون الرئاسيون بدراسته، مع تعليمات رئاسية تقتضي التدقيق بمضمون المادة 49 من القانون المذكور، في ضوء احتدام الجدل حولها كونها تخص على إعطاء إقامة دائمة لغير اللبنانيين الموجودة حالياً واستحداث خطوط جديدة.

بعدها سالك قانون موازنة العام 2018 بطريقة الشافء من وزارة المال إلى مجلس النواب، حظ رحاله، أمس في القصر الجمهوري آخر محطة قبل نشره في الجريدة الرسمية. إمامهمواربالتوقيع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أو ثنائياً مع انقضاء مهلة الشهر لإصداره

داود رملك

مع وصول قانون موازنة 2018 إلى دوائر القصر الجمهوري، بدأ المستشارون الرئاسيون بدراسته، مع تعليمات رئاسية تقتضي التدقيق بمضمون المادة 49 من القانون المذكور، في ضوء احتدام الجدل حولها كونها تخص على إعطاء إقامة دائمة لغير اللبنانيين الموجودة حالياً واستحداث خطوط جديدة.

قضبتيهم)، خاصة في ظل جهاز بشري غير مكتمل بوجود 50% من وظائف شاغرة تتزايد بنسبة 8% سنوياً، ووقف التوظيف السياسي الجدد الذين يتقاضون رواتب دون وظيفة أو مهمة محددة لهم). – خفض اولي لـ50% من الهدر خلال عام 2018 عبر التزام معالجة الهدر التقني وغير التقني، ووضع الإصلاحات الإدارية موضع التنفيذ كضرورة أولية حتمية لإنعاش القطاع الكهربائي.

- التزام تحقيق التوازن المالي مع بداية عام 2020، وذلك عبر خفض مجمل الخسائر الكهربائية وتقنية وغير تقنية من مستواها المرتفع (50%) إلى ما لا يزيد على 12%. - تحسين الجباية ووقف التعديلات على الشبكة (تطبيق أحكام القانون رقم 97/623 القاضي بتشديد عقوبة التعدي).

- تعديل جزري في أنظمة الفوترة والمحاسبة والشبكات، على قاعدة